الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 March 2026

Arabic

Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٧

الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٥: الموجز، والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧**

أولا- الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٥: الموجز

ألف- مقدمة

١- تُقدم الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧ والخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للنظر فيها. وبعد ذلك ستقوم لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة باستعراضها. وستُقدم هذه الخطة لاحقا للجمعية العامة لإقرارها.

٢- وتتضمن هذه الوثيقة موجزا للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧، مع عرض موجز لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستراتيجيتها العامة، والتعديلات التي أُجريت على الخطة البرنامجية تماشيا مع مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'، بالإضافة إلى لمحة موجزة عن أداء اللجنة في عام ٢٠٢٥ وخططها المقترحة لعام ٢٠٢٧. وعند إعداد الخطة البرنامجية المقترحة، تم إيلاء الاعتبار الواجب للأطر العالمية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك 'خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠'،[(١)] و'خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها''، و'ميثاق المستقبل'،[(٢)] و'التعاهد

* E/ECA/COE/44/1/Rev.1

** هذه الوثيقة عبارة عن ملخص للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧، والأداء البرنامجي لعام ٢٠٢٥، والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧ للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي تخضع نصوصها الكاملة لاستعراض شعبة تخطيط البرامج والميزانية.

(١) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

(٢) قرار الجمعية العامة ٧٩/١.

A-26-00198 (A)

الرقمي العالمي‘،[٣] و’إعلان الأجيال القادمة‘،[٤] و’اتفاق باريس بشأن تغير المناخ‘،[٥] و’التزام إشبيلية‘،[٦] و’إعلان الدوحة السياسي الصادر عن القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية‘.[٧]

باء- التوجه العام

١- الولاية

٣- عملاً بالقرار ٦٧١ أ (د-٢٥) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أنشأ بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تتمثل ولاية هذه الأخيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وتوطيد التكامل داخل المنطقة، وتشجيع التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. كما تسترشد أعمال اللجنة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والقرارات التي تُتخذ في إطار هيكلها الحكومي الدولي، الذي يضم مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والهيئات الفرعية.

٢- الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٧

٤- في عام ٢٠٢٧، ستواصل اللجنة تركيز عملها على الاتجاهات الاستراتيجية الخمسة التالية:

(أ) الاستفادة من المعرفة لتعزيز عملية وضع السياسات؛

(ب) وضع خيارات سياساتية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، للتعجيل بالتصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي؛

(ج) تعزيز استخدام البيانات والإحصاءات وتصميم نماذج تمويل وتنفيذها وتسخيرها لتطوير البنية التحتية البشرية والمادية والاجتماعية؛

(د) تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي؛

(هـ) الدعوة إلى اعتماد مواقف أفريقية موحدة على الساحة العالمية، مع المساهمة في النقاشات الدائرة بشأن الحوكمة العالمية.

٥- وستكثف اللجنة دعمها لأعضائها في المجالات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ والتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال؛ والعمل في مجال المناخ والأمن الغذائي، مع إيلاء الاهتمام اللازم للمواضيع الشاملة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات والأبعاد الاجتماعية، بما في ذلك البعد الجنساني.

---

[٣] المرجع نفسه، المرفق الأول.

[٤] المرجع نفسه، المرفق الأول.

[٥] انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

[٦] قرار الجمعية العامة ٧٩/١.

[٧] قرار الجمعية العامة ٨٠/٥.

٦- ولتحقيق هذه الأولويات، ستستفيد اللجنة من وظائفها باعتبارها جهة تتولى عقد الاجتماعات، ومركزا للفكر، إلى جانب وظيفتها التشغيلية. وستستند إلى قدرتها على عقد الاجتماعات، وذلك باستخدام منابر مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ وستؤدي وظيفتها المتمثلة في كونها مركزا للفكر من خلال إجراء البحوث متعددة التخصصات وتحليل السياسات؛ وستضطلع بدورها التشغيلي المتمثل في تقديم الدعم السياساتي والتقني المخصص، وغالبًا ما يكون ذلك بالاشتراك مع مكاتب المنسق المقيم والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستواصل اللجنة مواءمة عملها مع الأطر الدولية والإقليمية الرئيسية، مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، واتفاق باريس، والتزام إشبيلية، وإعلان قطر السياسي.

٧- وستواصل اللجنة التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، وستعمل على تعميق شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمصارف المركزية، والجامعات، ومراكز الفكر، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستعمل على توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استنادا إلى مبادئ التكامل والتأثير. وبصفتها الرئيس المشارك لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، ستعزز تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وستعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تلبية الاحتياجات على المستوى القطري.

٨- وتستند خطة عام ٢٠٢٧ إلى افتراضات مفادها أن أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيتفاعلون بنشاط مع الأدوات والنماذج والتوصيات التي تطرحها اللجنة ويعتمدونها، وأن التعاون بين الحكومات والشركاء الإنمائيين والأمم المتحدة سيضمن توفير تمويل كافٍ وفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة.

٩- وستشمل الأولويات الشاملة الإدماجَ المنهجي لمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في برامج اللجنة وأنشطتها، مدعومًة بمساعدة تقنية محددة الهدف، إلى جانب تعميم مبدأ إدماج ذوي الإعاقة بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج ذوي الإعاقة، وذلك لضمان تيسير الوصول والمشاركة والشمول في جميع برامج اللجنة وأنشطتها.

٣- التعديلات الناشئة عن 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'

١٠- في ١١ آذار/مارس ٢٠٢٥، أطلق الأمين العام 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' التي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٧٩/٣١٨. وتمثل هذه المبادرة جهدا إصلاحيا كبيرا على نطاق المنظومة يهدف إلى جعل الأمم المتحدة أكثر مرونة وتماسكا واستجابة في ظل تقلص الموارد وتزايد التعقيدات العالمية. وهي تركز على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتبسيط المهام، واستكشاف سبل إعادة الهيكلة من أجل تعزيز الأثر. وفي استجابة اللجنة لهذه المبادرة، أجرت تغييرات تنظيمية في برامجها وهيكلها بهدف ضمان تقديم دعم أفضل لأعضائها، وتيسير تحقيق الاتساق والمرونة وسرعة الاستجابة وتعزيز الأثر الإيجابي. كما قامت اللجنة بإجراء مواءمات إضافية تتجاوز عملية 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠'، وذلك بهدف تعزيز الفعالية والكفاءة بشكل أكبر. وستتاح تفاصيل هذه المواءمات في المذكرة الإدارية المرتقبة التي سيقدمها الأمين التنفيذي إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن التغييرات التنظيمية الأخيرة.

جيم- الأداء في عام ٢٠٢٥: لمحة عامة عن كل برنامج فرعي على حدة

١١- فيما يتعلق بالإنجازات الرئيسية، تم في إطار البرنامج الفرعي ١، المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والحوكمة، التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو ما ساهم في وضع استراتيجيات تمويل وطنية وخرائط طريق للتنفيذ لتوجيه تعبئة تمويلٍ مستدامٍ وميسور التكلفة، مع الحد من مخاطر الديون في كابو فيردي وجزر القمر.

١٢- وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، قُدم دعم لإثيوبيا لتعزيز استعدادها من الناحية التشغيلية لممارسة التجارة بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك من خلال معالجة العقبات السياساتية والتنظيمية والتنفيذية التي تعوق التجارة في السلع والخدمات. ونتيجة لذلك، أصبحت إثيوبيا في وضع أفضل لترجمة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق إلى واقع ملموس، وخفض تكاليف التجارة، والاندماج تدريجيا في الأسواق الأفريقية الداخلية، وهو ما يدعم النمو الشامل، وإيجاد فرص العمل، والتحول الهيكلي، بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التكامل القاري.

١٣- وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، تم تعزيز عملية وضع السياسات الرقمية القائمة على الأدلة من خلال تزويد واضعي السياسات الأفارقة بأدوات تحليلية وأبحاث توضح كيف يمكن للإصلاحات الضريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن توسع نطاق الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتعزز الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وترفع الإيرادات الضريبية الإجمالية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.

١٤- وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، المتعلق بالبيانات والإحصاءات، تم تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إعداد إحصاءات اقتصادية متكاملة، وهو ما أدى إلى إدراج ١٠ بلدان في جدول المدخلات والمخرجات للقارة الأفريقية، مع مؤشرات تتعلق بالتجارة في القيمة المضافة تهدف إلى توفير معلومات أكثر دقة لسياسات التجارة والتكامل الإقليمي.

١٥- وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، المتعلق بتغير المناخ والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية، قُدم دعم إلى كوت ديفوار وغانا لمواءمة إطار عملٍ قائم على الأدلة والتصديق عليه, وهو إطار يهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والتنمية الصناعية الزراعية، وتحسين اتساق السياسات، والجاهزية للاستثمار، والتكامل الإقليمي في ضوء الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٦- وفي إطار البرنامج الفرعي ٦، المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، والإحصاءات الجنسانية، ونظم الرصد في بوروندي وجنوب السودان من خلال بناء القدرات الوطنية، وتحسين التنسيق، ودعم اعتماد مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية الخاصة بأفريقيا، بهدف السماح بإعداد تقارير أكثر منهجية وذات صلة بالسياسات العامة بشأن المساواة بين الجنسين.

١٧- وفي إطار البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، تم تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التمويل المستدام وإدارة الدين العام من خلال تشجيع التعلم من الأقران بشأن أدوات التمويل الابتكاري ودعم الإصلاحات الوطنية، بما في ذلك وضع استراتيجية للديون متوسطة المدى في مصر للحد من

الاعتماد على الدين. وفي إطار العنصر ٢، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، قُدم الدعم لإدماج الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الأطر القانونية الوطنية، وذلك من خلال مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع الأولويات الإقليمية وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. وقد ساعدت هذه الجهود في ترجمة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق إلى إجراءات عملية تهدف إلى التصنيع وإضافة القيمة وتوسيع نطاق التجارة الإقليمية في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي إطار العنصر ٣، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا، تم تمكين سان تومي وبرينسيبي من المصادقة على أولى حساباتها السياحية الفرعية واعتمادها، وهو ما عزز قدرة البلاد على قياس مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المعلومات اللازمة للتمويل المستدام والتخطيط ووضع السياسات. وفي إطار العنصر ٤، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا، تم تعزيز التكامل الإقليمي من خلال دعم الصومال في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما ساهمت الأنشطة التي نُفذت في إطار هذا العنصر في انضمام الصومال إلى جماعة شرق أفريقيا وإطلاق 'رؤية مئوية عام ٢٠٦٠'، التي تهدف إلى تحويل الصومال إلى بلد ينعم بالسلام ويتميز بالشمول ويتمتع بدخل متوسط بحلول عام ٢٠٦٠. وفي إطار العنصر ٥، المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، تم تعزيز قدرة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة من خلال دعم تطوير وإطلاق المنصة الإلكترونية للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أداة رقمية تيسر التجارة والاستثمار والوصول إلى التكنولوجيا وتكامل الأسواق الإقليمية.

١٨- وفي إطار البرنامج الفرعي ٨، المتعلق بالتنمية الاقتصادية والتخطيط، تم تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على وضع نظم حماية اجتماعية متكاملة ومستدامة ماليا وتراعي المنظور الجنساني، وهو ما أدى إلى إعداد مشاريع استراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية في الكاميرون والسنغال وزيمبابوي، وتوسيع نطاق اتساق السياسات في ٤٨ دولة أفريقية.

١٩- وفي إطار البرنامج الفرعي ٩، المتعلق بالفقر والسياسة الاجتماعية الاقتصادية، قُدمت المساعدة لوضع موقف أفريقي موحد بشأن أولويات التنمية الاجتماعية، حتى تكون وجهات النظر الأفريقية بشأن الحد من الفقر، وفرص العمل اللائقة، وتنمية رأس المال البشري، عاملَ توجيه للتفاعل في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية.

دال- برنامج العمل

١- البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والحوكمة

٢٠- في سبيل تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا من خلال التخطيط الإنمائي المعزز والفعال، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الحوكمة والإدارة الاقتصادية، والتمويل الابتكاري للقطاعين العام والخاص، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) دعم أعضائها في المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، والحوكمة الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي، والتمويل الابتكاري للقطاعين العام والخاص؛

(ب) مساعدة أعضائها في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًا، ووضع الخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها ورصد تحقيقها؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والمشورة في مجال السياسات بهدف تعزيز التخطيط الإنمائي، وتشجيع الإدارة المالية العامة الشفافة والخاضعة للمساءلة، واستحداث تمويل ابتكاري ومستدام ووضع حلول قائمة على أسواق رأس المال، وتحسين أطر المخاطر السيادية والتصنيف الائتماني، وتعزيز المهارات اللازمة لتحقيق التوسع الحضري المستدام؛

(د) بناء قدرات أعضائها على تصميم وتنفيذ أطر للحوكمة والإدارة المالية تعزز المرونة الاقتصادية؛

(هـ) نشر منتجات معرفية ذات صلة بالسياسات ومواد تقنية تستند إلى البحوث وأدوات نمذجة الاقتصاد الكلي، دعمًا لوضع سياسات قائمة على الأدلة وتعزيزًا لقدرات التنبؤ.

٢١- وتكمن النتيجة الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٧ على تحسين الحوكمة الاقتصادية والمالية لتعزيز التحول الهيكلي والتنمية الشاملة للجميع.

٢- البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

٢٢- لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية، وتحسين التصنيع، وزيادة الاستثمار، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني بشأن الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية الناشئة عن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) وضع وتعميم أدوات السياسات، والمنتجات التحليلية، والإرشادات التقنية، وذلك لدعم التنويع، وإضافة القيمة، وتطوير الصناعة التحويلية والتجمعات الصناعية دعمًا 'لخطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا'؛

(ج) توفير تدريب بشأن تنفيذ أطر التعاون الإقليمي القائمة، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لأعضائها وللجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والقارية، وسياسات الملكية الفكرية، والتدابير الرامية إلى تيسير الاستثمار، وذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

٢٣- وتكمن النتيجة الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٧ على تحسين السياسات الوطنية والبيئات المؤسسية التي من شأنها تهيئة الظروف المواتية لمشاركة القطاع الخاص في التجارة داخل أفريقيا من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣- البرنامج الفرعي ٣: التكنولوجيا، والابتكار، والربط بشبكات الاتصال، وتطوير البنية التحتية

٢٤- في سبيل النهوض بالنمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين الربط بشبكات الاتصال، والخدمات اللوجستية، وتطوير البنية التحتية، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات سياساتية بشأن الاتجاهات الرقمية في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك التقنيات الجديدة والناشئة؛ وحالة البنية التحتية للطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتأثير الخدمات اللوجستية والربط بشبكات الاتصال على التنمية الاقتصادية؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضائها، وللاتحاد الأفريقي وهيئاته، وللمنظمات دون الإقليمية في المجالات التالية: تصميم وتنفيذ الأطر التنظيمية التي تعزز البنية التحتية الرقمية العامة، والنظم الرقمية والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتهيئة بيئة أكاديمية ومشجعة على ريادة الأعمال خاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال الشراكات ومبادرات بناء القدرات؛ وتنفيذ 'برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا' ووضع أطر تنظيمية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص؛ وتطوير البنية التحتية للنقل وخدماته، مع التركيز بشكل خاص على تحرير النقل الجوي بين البلدان الأفريقية في سياق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي ورقمنة البنية التحتية للنقل؛ وتطوير البنية التحتية بغية تحسين الوصول إلى الطاقة، والنهوض بتطوير الأسواق وتعزيز الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.

٢٥- وتكمن النتيجة الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٧ على تعزيز سياسات البنية التحتية ودمج التكنولوجيات الرائدة بهدف تحسين تقديم الخدمات وزيادة الإنتاجية.

٤- البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

٢٦- تعزيزا لإنتاج بيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية ومكانية موثوقة ونشرها واستخدامها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في سبيل رسم السياسات واتخاذ القرارات استنادا إلى أدلة، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) دعم النُّظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في إحداث تحول في الأساليب التي تتبعها لإدارة البيانات وتنظيمها، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير البنية التحتية للإحصاءات والبيانات المكانية الوطنية وما يتصل بها من أُطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية؛

(ب) صيانة قواعد البيانات المتاحة للجمهور وتحديثها بانتظام ببيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية مكانية منسقة ومصنفة حسب الموقع، تتناول مواضيع مثل الاقتصادات الأفريقية، والتركيبة السكانية، والمؤشرات الاجتماعية، والبيئة، وغيرها من المؤشرات اللازمة لرصد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ج) توفير التدريب والمنصات اللازمة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أعضائها والهيئات الإحصائية الوطنية التابعة لهم؛

(د) تقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير أنشطة بناء القدرات في مجال البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية والمكانية لدعم أعضائها في تعزيز جهودهم الرامية إلى رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ورفع التقارير بشأنهما.

٢٧- وتكمن النتيجة الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٧ على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية لدعم الإنتاج المنتظم للمواد الإحصائية الابتكارية واستخدامها في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

٥- البرنامج الفرعي ٥: تغيّر المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية

٢٨- لكي يتسنى تعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي، والدفع بعجلة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق استغلال الأراضي والموارد الطبيعية والاقتصادين الأخضر والأزرق، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات بشأن السياسات وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضائها بشأن ما يلي: الروابط الإنتاجية المتصلة بالتعدين وسياسات التعدين؛ والاقتصاد الدائري والاقتصادين الأخضر والأزرق في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك دعم إجراء الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛ وتعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وتقليص القابلية للتعرض للكوارث؛ ونمذجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن تغيّر المناخ لدعم إنفاذ المساهمات المحددة وطنيا؛ وإدارة الأراضي وضمان حيازة الأراضي، بما في ذلك استخدام الأدوات القائمة على نظام المعلومات الجغرافية؛ وتحويل النظم الزراعية والغذائية، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل، والحد من المخاطر، وسلاسل القيمة الإقليمية، والمجمعات الزراعية المشتركة، والتصنيع الزراعي؛

(ب) عقد حوارات بشأن سياسات التعلم من الأقران وإقامة منابر إقليمية لبناء توافق في الآراء ودعم الجامعات ومؤسسات البحوث الأفريقية في تعزيز الجهود الرامية إلى توليد المعرفة في المجالات المذكورة أعلاه.

٢٩- وتكمن النتيجة الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٧ في تعزيز الطموح المناخي والاستثمارات والإجراءات المناخية عن طريق استخدام أدوات مؤسسية معززة تتماشى مع الأولويات المناخية لأفريقيا.

٦- البرنامج الفرعي ٦: تمكين المرأة والشباب اقتصاديا

٣٠- لكي يتسنى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في أفريقيا، وذلك بتعزيز قدرة أعضائها على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة ومرنة، بما يتماشى مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والالتزامات العالمية والإقليمية ذات الصلة، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية، وبناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بتمكين المرأة والشباب اقتصاديا، بما في ذلك في مسائل الشمول المالي، والرقمنة، والتعليم، وريادة الأعمال؛

(ب) دعم أعضائها في إدماج المنظور الجنساني ومنظور الشباب في السياسات والبرامج والأطر الإنمائية في مختلف القطاعات، وفي قياس التقدم المحرز والإبلاغ عن الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والاندماج الاجتماعي؛

(ج) تنمية قدرات رواد الأعمال من النساء والشباب، وكذلك الشركات الصُّغرى والصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء والشباب، في مجالات المهارات الرقمية والمحتوى الإبداعي والتسويق عبر الإنترنت والثقافة المالية والتجارة الإلكترونية واستخدام الأدوات والخدمات والمنصات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

٣١- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تمكين رواد الأعمال من النساء والشباب وذلك بالاستفادة من الرقمنة.

٧- البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٣٢- لكي يتسنى النهوض بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والإدارة المالية والتكامل الإقليمي والاعتراف على نحو أوضح بالمساهمات الاقتصادية للعمال المهاجرين، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا العنصر بالأنشطة التالية:

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وإصلاحات قائمة على أدلة، وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالشراكة مع وزارات التجارة والاتحاد الأفريقي، وبناء اقتصادات مرنة وشاملة للجميع؛

(ب) تقديم خدمات استشارية وعقد مشاورات دون إقليمية بشأن تعبئة الموارد المحلية، والإدارة المالية وإدارة الديون، والتمويل المستدام؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والتدريب في مجالات التحليل وصياغة سياسات قائمة على أدلة، ووضع أطر عمل ملائمة لتعميم المساهمات الاقتصادية التي تقدمها مجتمعات الشتات والاستفادة منها على نحو أفضل؛

(د) إجراء البحوث والتحليلات بشأن التحديات التي تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط في شمال أفريقيا، مع التركيز على تمويل التنمية والإجراءات الرامية إلى التصدي للتغيرات المناخية، وعلى رأس المال البشري، وإيجاد فرص العمل، والرقمنة، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.

٣٣- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا العنصر إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في إعمال الإجراءات الرامية إلى زيادة مشاركة الجاليات في الخارج واستغلال المصادر البديلة لتمويل التنمية إلى الحد الأقصى.

(ب) العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٣٤- لكي يتسنى تعزيز التنمية الشاملة للجميع في غرب أفريقيا عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على إدماج الديناميات الديموغرافية في السياسات وعمليات التخطيط، وتعميق التكامل الإقليمي، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا العنصر بالأنشطة التالية:

(أ) توفير المعارف والأدوات والتوصيات السياساتية بشأن تسريع التحوّل الديمغرافي وما يتصل بذلك من آثار على التنمية المستدامة المرونة المناخية، في مجالات مثل الديناميات السكانية، والهجرة والمهاجرين، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والشباب، والسلام المستدام، والقدرة على التكيّف؛

(ب) المشاركة في حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني وبناء قدرات البلدان بشأن قضايا التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتخطيط الإنمائي، ووضع أطر للميزنة تراعي العائد الديمغرافي، مع التركيز على تمكين النساء والشباب.

٣٥- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا العنصر إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تعزيز نظم الميزانية والرصد الوطنية للاستفادة من العائد الديموغرافي.

(ج) العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٣٦- لكي يتسنى توسيع قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصة السلع التجارية والمصنّعة في مجموع الصادرات، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية بهدف تسريع التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا العنصر بالأنشطة التالية:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضائها وللجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن صياغة الخطط الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي وتنفيذها؛ وترجمة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع محددة وقابلة للتمويل؛ وتحويل ممرات النقل إلى ممرات للتنمية؛ وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأطر التنظيمية لتحقيق التحوّل الرقمي؛ والعمل بحيث تكون الصكوك التجارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتلك الخاصة بالجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا متوائمة مع بعضها البعض؛ والنهوض باستخدام أصول رأس المال الطبيعي استخداما مستداما من أجل دعم استحداث المزيد من القيمة المضافة؛

(ب) التعاون مع القطاع الخاص ومراكز الفكر دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المجالات المذكورة أعلاه وتدريب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على استخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ.

٣٧- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا العنصر إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في حشد التمويل المستدام عن طريق تعزيز الشراكات الاستراتيجية لدعم مبادرات التنويع الاقتصادي.

(د) العنصر ٤ :الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٣٨- لكي يتسنى تحقيق مستوى أعلى من التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا عن طريق الدفع قدما في سبيل تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا العنصر بالأنشطة التالية:

(أ) تقديم الدعم للبلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق إنتاج المعرفة والمساعدة التقنية وبناء القدرات وإجراء حوارات سياساتية بشأن وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية خاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذ هذه الاستراتيجيات تنفيذا فعالا؛

(ب) بناء القدرات في القطاع الخاص لتمكينه من المشاركة بفعالية في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك عن طريق أدلة إرشادية مفصلة ومبسّطة، وخدمات استشارية عملية، وجلسات إعلامية بشأن الصكوك والبروتوكولات الرئيسية؛

(ج) الانخراط في حوار بشأن السياسات وتقديم التدريب لتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود والخدمات اللوجستية التجارية الفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك عن طريق المنصات الرقمية وبورصات السلع الأساسية، بهدف الحد من تباين المعلومات؛

(د) تعزيز عملية تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الأغذية والزراعة عن طريق إجراء تحليلات لسلاسل القيمة ونشر المعلومات عن الفرص الاستثمارية والتنافسية على أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص؛

(هـ) عقد منتدى دون إقليمي بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، بما في ذلك مدى قدرته على تنويع السلع والخدمات ومدى أهميته لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتقييم الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الأزرق، وإجراء تحليلات بشأن الأسواق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(و) دعم أعضائها في وضع استراتيجيات وطنية في مجال السياحة، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في الاستراتيجية الأفريقية للسياحة، وتقديم التدريب بشأن إعداد إحصاءات عالية الجودة بخصوص السياحة في المنطقة دون الإقليمية.

٣٩- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا العنصر إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تعزيز الربط بشبكات الاتصال والبنية التحتية من أجل تحقيق تكامل أعمق.

(هـ) العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٤٠- لكي يتسنى تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات لتحقيق التصنيع الشامل والمستدام للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا العنصر بالأنشطة التالية:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات بشأن السياسات تتناول مسائل التصنيع الشامل والمستدام، وتطوير سلسلة القيمة، والتكامل الإقليمي والتجارة، وتنمية القطاع الخاص، والفقر وعدم المساواة؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية لأعضائها والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ونشر أفضل الممارسات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني؛

(ج) وضع ونشر أدوات ومبادئ توجيهية في مجال السياسات لتعزيز التجارة، والتصنيع الشامل للجميع والمستدام، بما في ذلك استحداث القيمة المضافة والنهوض بالصناعة التحويلية وتطوير سلاسل القيمة، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في الجنوب الأفريقي؛

(د) دعم أعضائها في تنفيذ رؤية عام ٢٠٥٠ للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخطتها الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠؛

(هـ) التعاون مع مكتب الاتحاد الأفريقي الإقليمي للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، ورابطات القطاع الخاص، ومجالس الأعمال، والمؤسسات البحثية، من أجل تعزيز القدرات في مجالات تنفيذ السياسات الصناعية، وتوفير فرص الحصول على الطاقة، وتيسير التجارة، والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛

(و) دعم إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في سياسات التصنيع والتجارة الوطنية ودون الإقليمية، وتعزيز قدرات أعضائها وهيئات القطاع الخاص على الاستفادة من الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لزيادة القدرات الإنتاجية، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة التنافسية.

٤١- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا العنصر إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيره من الاتفاقيات التجارية في الجنوب الأفريقي.

٨- البرنامج الفرعي ٨: التنمية الاقتصادية والتخطيط

٤٢- لكي يتسنى تعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة سياسات فعالة للقطاع العام وإدارتها من أجل إحداث التحول الهيكلي وتحقيق التنمية المستدامة، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) تقديم التدريب في مجال التخطيط الإنمائي القطاعي والوطني والإقليمي، بما في ذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل، وفي مجال النُهُج الملمَّة بالمخاطر والتي تتناول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات الناشئة؛

(ب) تعزيز أنشطة التعلّم من الأقران والتعاون في ما بين الأفارقة القائمين على التخطيط الإنمائي عن طريق جماعات الممارسين، وإتاحة الوصول على نطاق واسع إلى قاعدة البيانات الرقمية التابعة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان على رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والأطر الإنمائية الوطنية؛

(د) التشجيع على توليد المعرفة وتبادل الأفكار والحوار بشأن السياسات عن طريق الأنشطة البحثية وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية في المجال الإنمائي والتبادلات رفيعة المستوى، بما في ذلك تعزيز التعاون مع شبكات البحوث الأكاديمية والسياساتية؛

(هـ) دعم إدماج القضايا الجنسانية والشبابية، والإدماج الاجتماعي، والتوظيف، والابتكار، والتحوّل الرقمي، والاعتبارات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في السياسات العامة من خلال مبادرات محددة الهدف لبناء القدرات.

٤٣- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية تنفيذا فعالا بما يتماشى مع الخطط الإقليمية والعالمية.

٩- البرنامج الفرعي ٩: الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية

٤٤- لكي يتسنى القضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر متعدد الأبعاد بالحرص على امتلاك أعضائها سياسات واستراتيجيات قائمة على الوقائع المثبتة في مجال الاستثمار الاجتماعي وإيجاد فرص العمل المنتجة، ستضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار هذا البرنامج الفرعي بالأنشطة التالية:

(أ) بلورة معارف تحليلية، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز الحوار والتعلّم على الصعيد الإقليمي بشأن تصميم سياسات واستراتيجيات اجتماعية وطنية ترمي إلى القضاء على الفقر متعدد الأبعاد وإلى تعزيز الحماية الاجتماعية للسكان الأشد ضعفا؛

(ب) توليد المعارف وتقديم المساعدة التقنية وتيسر الحوار الإقليمي بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى الاستفادة من الهجرة لتحقيق التنمية الشاملة؛

(ج) دعم تنفيذ الاتفاقات العالمية وتقييمها على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،[٨] وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة،[٩] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،[١٠] وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤؛[١١]

(د) تحسين معارف ومهارات أعضائها بتزويدهم بالمساعدة التقنية وبتشجيع التعلم والحوار في مجال السياسات الإقليمية بشأن توظيف الشباب، بهدف تعزيز مساعي استحداث فرص العمل، والاستفادة من العائد الديموغرافي، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٤٥- ويكمن الهدف الرئيسي الذي يسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيقه في عام ٢٠٢٧ في تعزيز سياسات التوظيف القائمة على الأدلة للاستفادة من العائد الديموغرافي.

[٨] قرار الجمعية العامة ٧٣/١٩٥، المرفق.

[٩] A/CONF.197/9، القرار ١، المرفق الثاني.

[١٠] A/CONF.171/13/Rev.1، القرار ١.

[١١] ECA/ICPD/MIN/2013/4

ثانيا– الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٧

ألف–الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١١
دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'

البرنامج ٩
الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' – شراكة استراتيجية للتقدم في التنفيذ

البرنامج الفرعي ٢
التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة للتنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٧

١١-١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٧ ما مجموعه ١,٠٠٨,٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٢٧٠٠ دولار (٠,٠٠٣ في المئة)، وهو تغيير طفيف مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠٢٦. ويُعزى التعديل في الموارد أساسا إلى التعديلات التي طرأت على الأسعار. وتهدف الزيادة المقترحة في مستوى الموارد إلى دعم تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف تنفيذا كاملا يتسم بالكفاءة والفعالية. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١١-١.

الجدول ١١-١

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠٢٥	*اعتمادات عام ٢٠٢٦*	*التغيرات*					*التقديرات لعام ٢٠٢٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*فئات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
المتصلة بالوظائف	٩٥٠,٥	٧٨٥,٨	–	–	–	–	–	٧٨٥,٨
غير المتصلة بالوظائف	٦٦,٠	٢١٩,٨	–	–	–	٢,٧	–	٢٢٢,٥
المجموع	**١ ٠١٦,٥**	**١ ٠٠٥,٦**	–	–	–	**٢,٧**	–	**١ ٠٠٨,٣**
(عدد الوظائف)								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	–	٤	–	–	–	–	–	٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	–	١	–	–	–	–	–	١
المجموع	–	**٥**	–	–	–	–	–	**٥**

باء- الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج ١٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٧

١٨-١ ترد مواردُ الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٧ في الجدولين ١٨-١ و١٨-٢.

١٨-٢ ويبلغ إجمالي الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف المقترحة في الميزانية العادية لعام ٢٠٢٧ ما مقداره ٨١,٤٥٩,٢٠٠ دولار أمريكي قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس تخفيضا بنسبة ١٢,٨٤ في المئة، أو ١١,٩٩٧,٣٠٠ دولار، مقارنة باعتمادات عام ٢٠٢٥، التي بلغت ٩٣,٤٥٦,٣٠٠ دولار. ويتوافق هذا التعديل تمامًا مع الهدف المتمثل في تحقيق وفورات على مستوى المنظمة في إطار مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'. وسيغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ ولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أكمل وجه وبصورة ناجعة وفعالة.

الجدول ١٨-١

تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق بشكل عام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			التغيرات					التقديرات لعام ٢٠٢٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
وجه الإنفاق	نفقات عام ٢٠٢٥	اعتمادات عام ٢٠٢٦	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	فئات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الوظائف	٦٠ ١١٥	٥٣ ٧٧٣	—	—	—	—	—	٥٣ ٧٧٣
تكاليف الموظفين الأخرى	٤ ٣٩٩	٣ ٨٧٨	—	—	—	—	—	٣ ٨٧٨
الضيافة	١٠	٢٥	—	—	—	—	—	٢٥
الخبراء الاستشاريون	١ ٤٨٦	١ ٤٧٠	—	—	—	—	—	١٤٧٠
الخبراء	٤٢٣	٢ ٢٨٤	—	—	—	—	—	٢ ٢٨٤
سفر الموظفين	١ ٠٠٧	١ ١٨٣	—	—	—	—	—	١ ١٨٣
الخدمات التعاقدية	٧ ٠٩٢	٨ ٠٠٦	—	—	—	—	—	٨ ٠٠٦
مصروفات التشغيل العامة	٤ ٤٦١	٦ ٢٥٧	—	—	—	—	—	٦ ٢٥٧
اللوازم والمواد	٢٣٠	٧٣٩	—	—	—	—	—	٧٣٩
الأثاث والمعدات	١ ٩٨٦	٢ ٧٠١	—	—	—	—	—	٢ ٧٠١
تحسين أماكن العمل	٩٧	١٨٧	—	—	—	—	—	١٨٧
المنح والمساهمات	١ ١٢٧	٩٥٦	—	—	—	—	—	٩٥٦
فئات أخرى	١٢٦	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	**٨٢ ٥٥٦**	**٨١ ٤٥٩**	—	—	—	—	—	**٨١ ٤٥٩**

الجدول ١٨-٢

الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة بشكل عام

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	*المعتمد لعام ٢٠٢٦*	*التغيرات*				*المقترح لعام ٢٠٢٧*
		التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*فئات أخرى*	*المجموع*	
الفئة الفنية والفئات العليا						
وكيل الأمين العام	١	—	—	—	—	١
مد-٢	٢	—	—	—	—	٢
مد-١	١٥	—	—	—	—	١٥
ف-٥	٣٧	—	—	(١)	(١)	٣٦
ف-٤	٦٤	—	—	—	—	٦٤
ف-٣	٧٢	—	—	١	١	٧٣
ف-٢/١	٢٤	—	—	—	—	٢٤
المجموع الفرعي	**٢١٥**	—	—	—	—	**٢١٥**
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
موظف فني وطني	١٩	—	—	١	١	٢٠
الرتبة المحلية	٢٦٠	—	—	—	—	٢٦٠
المجموع الفرعي	**٢٧٩**	—	—	**١**	**١**	**٢٨٠**
المجموع	**٤٩٤**	—	—	**١**	**١**	**٤٩٥**

١٨-٣ يرد في الجدول ١٨-٣ تطور الموارد غير المتصلة بالوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) حسب المكوّن والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٣

تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والمكوّن والبرنامج الفرعي بشكل عام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) *الميزانية العادية*

المكون/ البرنامج الفرعي	*نفقات عام ٢٠٢٥*	*اعتمادات عام ٢٠٢٦*	*التغيرات*				*التقديرات لعام ٢٠٢٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*فئات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*
ألف- أجهزة تقرير السياسات	٣٩٥	٥٠٥	—	—	—	—	—	٥٠٥
باء-التوجيه التنفيذي والإدارة	٩ ٣٠٩	٩ ١٤٣	—	—	—	—	—	٩ ١٤٣
جيم- برنامج العمل								
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٤ ٠٣٨	٤ ٦٥٤	—	—	—	—	—	٤ ٦٥٤
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٣ ٥٢٢	٣ ٢٠٥	—	—	—	—	—	٣ ٢٠٥
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات التواصل وتطوير البنية التحتية	٢ ٣٣٨	٢ ٤٢٢	—	—	—	—	—	٢ ٤٢٢
٤- البيانات والإحصاءات	٤ ٩٠٢	٤ ٦٧٤	—	—	—	—	—	٤ ٦٧٤
٥- المناخ، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية	٣ ٩٩٧	٢ ٩٩٩	—	—	—	—	—	٢ ٩٩٩

المكون/ البرنامج الفرعي	نفقات عام ٢٠٢٥	اعتمادات عام ٢٠٢٦	التغيرات					التقديرات لعام ٢٠٢٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	فئات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
٦- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب	١ ٠٨٦	١ ١٠٠	—	—	—	—	—	١ ١٠٠
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية								
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	٣ ٢٣٦	٣ ٣٦٩	—	—	—	—	—	٣ ٣٦٩
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	٢ ٩٥٤	٣ ٣٦٩	—	—	—	—	—	٣ ٣٦٩
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٣ ٦٢٢	٣ ٩٦٦	—	—	—	—	—	٣ ٩٦٦
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٢ ٥٢١	٣ ٤٦٩	—	—	—	—	—	٣ ٤٦٩
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	٢ ٧٤٤	٣ ٤٤٧	—	—	—	—	—	٣ ٤٤٧
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**١٥ ٠٧٧**	**١٧ ٦٢٠**	—	—	—	—	—	**١٧ ٦٢٠**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	١ ٦٤٣	٢ ٦٦٧	—	—	—	—	—	٢ ٦٦٧
٩- الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية	٣ ٥٠٠	٢ ٤٠٠	—	—	—	—	—	٢ ٤٠٠
المجموع الفرعي ، جيم	**٤٠ ١٠٣**	**٤١ ٧٤١**	—	—	—	—	—	**٤١ ٧٤١**
دال- دعم البرامج	٣٢ ٧٤٨	٣٠ ٠٧٠	—	—	—	—	—	٣٠ ٠٧٠
المجموع الفرعي، ١	**٨٢ ٥٥٦**	**٨١ ٤٥٩**	—	—	—	—	—	**٨١ ٤٥٩**

(٢) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

المكون/ البرنامج الفرعي	نفقات عام ٢٠٢٥	التقديرات لعام ٢٠٢٦	التغير	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٧
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—	—
باء-التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ٢٣٥	٨٤٣	(١٦٢)	(١٩)	٦٨١
جيم- برنامج العمل					
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٣١٤	٢ ٦٠١	(١ ٤٧٠)	(٥٧)	١ ١٣١
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٤ ٠٥٦	٢ ٤٧٩	(٣٥)	(١)	٢ ٤٤٤
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات التواصل وتطوير البنية التحتية	٨٩٣	٥٧٠	(٥٧٠)	(١٠٠)	—
٤- البيانات والإحصاءات	٢ ٤٠٤	٣ ٩٥٦	(٢ ٣٣٥)	(٥٩)	١ ٦٢١
٥- المناخ، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية	٢ ٣٣٤	٥ ٥١٤	(٦٥٣)	(١٢)	٤ ٨٦١
٦- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب	—	—	—	—	—
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية					
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	١٦٩	١٧٠	(١٧٠)	(١٠٠)	—
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	٦٥	—	—	—	—
(ج) الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	—	—	—	—	—
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	٣٤٠	٩٢	(٩٢)	(١٠٠)	—
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	—	٢٠٥	(٢٠٥)	(١٠٠)	—

المكون/ البرنامج الفرعي	نفقات عام ٢٠٢٥	التقديرات لعام ٢٠٢٦	التغير	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٧
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**٥٧٤**	**٤٦٧**	**(٤٦٧)**	**(١٠٠)**	—
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	١ ٠٥٢	٢ ٩٤٣	(٥١٤)	(١٧)	٢ ٤٢٩
٩- الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية	١ ٣٠٢	—	—	—	—
المجموع الفرعي ، جيم	**١٢ ٩٣٠**	**١٨ ٥٣٠**	**(٦ ٠٤٤)**	**(٣٣)**	**١٢ ٤٨٦**
دال- دعم البرامج	٧ ٦٦٧	٩ ٢١١	٢ ٩٢٨	٣٢	١٢ ١٣٩
المجموع الفرعي، ٢	**٢١ ٨٣٢**	**٢٨ ٥٨٤**	**(٣ ٢٧٨)**	**(١٢)**	**٢٥ ٣٠٦**
المجموع	**١٠٤ ٣٨٨**	**١١٠ ٠٤٣**	**(٣ ٢٧٨)**	**(٣)**	**١٠٦ ٧٦٥**

١٨-٤ وترد في الجدول ١٨-٤ الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) مصنفة حسب العنصر والبرنامج الفرعي.

الجدول ١٨-٤

الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف حسب المكوّن والبرنامج الفرعي بشكل عام

(عدد الوظائف)

(١) *الميزانية العادية*

المكون/ البرنامج الفرعي	المعتمد لعام ٢٠٢٦	التغيرات				المقترح لعام ٢٠٢٧
		التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	فئات أخرى	المجموع	
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—	—	—
باء-التوجيه التنفيذي والإدارة	٥٠	—	—	٥	٥	٥٥
جيم- برنامج العمل						
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	٣١	—	—	—	—	٣١
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٢٢	—	—	—	—	٢٢
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات التواصل وتطوير البنية التحتية	١٥	—	—			١٥
٤- البيانات والإحصاءات	٣٤	—	—	—	—	٣٤
٥- المناخ، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية	١٦	—	—	—	—	١٦
٦- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب	٦	—	—	—	—	٦
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية						
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	١٨	—	—	—	—	١٨
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	١٨	—	—	—	—	١٨
(ج)الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	٢٠	—	—	(١)	(١)	١٩
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	١٨	—	—	—	—	١٨
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	١٨	—	—	—	—	١٨
المجموع الفرعي، البرنامج الفرعي ٧	**٩٢**	—	—	**(١)**	**(١)**	**٩١**
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	٥	—	—	—	—	٥
٩- الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية	١٢	—	—	١	١	١٣
المجموع الفرعي ، جيم	**٢٣٣**	—	—	**(١)**	**(١)**	**٢٣٢**
دال- دعم البرامج	٢١١	—	—	(٤)	(٤)	٢٠٧
المجموع الفرعي، ١	**٤٩٤**	—	—	**١**	**١**	**٤٩٥**

(٢) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

المكون/ البرنامج الفرعي	*التقديرات لعام ٢٠٢٦*	*التغير*	*التقديرات لعام ٢٠٢٧*
ألف- أجهزة تقرير السياسات	—	—	—
باء-التوجيه التنفيذي والإدارة	٤		٤
جيم- برنامج العمل			
١- سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة	١	—	١
٢- التكامل الإقليمي والتجارة	٥	—	٥
٣- التكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات التواصل وتطوير البنية التحتية	—	—	—
٤- البيانات والإحصاءات	٤	—	٤
٥- المناخ، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية	٤	—	٤
٦- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب	—	—	—
٧- الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية	—	—	—
(أ) الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	—	—	—
(ب) الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	—	—	—
(ج)الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	—	—	—
(د) الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	—	—	—
(هـ) الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	—	—	—
٨- التنمية الاقتصادية والتخطيط	٢٠	—	٢٠
٩- الفقر والسياسات الاجتماعية الاقتصادية	—	—	—
المجموع الفرعي ، جيم	**٣٤**	—	**٣٤**
دال- دعم البرامج	٣٩	١٣	٥٢
المجموع الفرعي، ٢	**٧٧**	**١٣**	**٩٠**
المجموع	**٥٧١**	**١٤**	**٥٨٥**

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨-٥ كما يتضح من الجدولين ١٨-٣ (٢) و١٨-٤ (٢)، يبلغ مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٥,٣٠٦,٠٠٠ دولار، ستُخصص لدعم التعاون التقني وبناء القدرات لفائدة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المجالات ذات الأولوية. وهي تشمل: توسيع الحيز المالي؛ والمضي قدما في إحداث التحول الاقتصادي الهيكلي في أفريقيا؛ والاستفادة من 'المعادن الخضراء' ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتعبئة الموارد المحلية من أجل تصنيع شامل للجميع ومستدام؛ وتعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والقدرة على التكيف لدى أعضاء لجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية؛ وتشجيع تكامل البيانات والابتكار؛ ودعم رقمنة نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وتنفيذ المبادرة الدولية المعنية بالمناخ.

١٨-٦ واعتبارًا من عام ٢٠٢٧، ستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارة المنصة الإدارية المشتركة في إثيوبيا. وستشمل المرحلة الأولى دمج المهام الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما يشمل ١٣ وظيفة بتكلفة تقديرية تبلغ ١,٩٧ مليون دولار، إلى جانب ٠,١٢٢ مليون دولار من النفقات غير المتصلة بالوظائف. وسيُستفاد من الرؤى المستخلصة من عملية التوحيد الأولية هذه في عملية الدمج اللاحقة لكيانات إضافية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، المقرر إجراؤها اعتبارًا من عام ٢٠٢٨

فصاعدًا. ويهدف هذا النهج التدريجي إلى توحيد المهام الإدارية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمشتريات واللوجستيات والبروتوكول ضمن منصة موحدة. والمراد من ذلك هو تبسيط العمليات وخفض التكاليف الإدارية على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يحقق نموذج المنصة الإدارية المشتركة الكفاءة من خلال وفورات الحجم وتوحيد القدرات المجزأة حالياً، وهو ما من شأنه خفض التكاليف التشغيلية مع تعزيز الفعالية البرنامجية الإجمالية.

١٨-٧ ويُعزى الانخفاض المتوقع البالغ ٤,٠٢٧,٩٠٠ دولار أمريكي بشكل أساسي إلى انتهاء صلاحية ١٧ من أصل ٣٠ منحة سارية المفعول حالياً في عام ٢٠٢٦. وهناك جهود تُبذل حاليا لتعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ من خلال التواصل محدد الأهداف مع الشركاء، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، إضافة إلى عقد حلقات نقاش قائمة على البرامج. ومع ذلك، تواجه عملية تعبئة الموارد تحديات ملحوظة، بما في ذلك التخفيضات المستمرة في ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى المانحين، والقيود المالية الأوسع نطاقاً، والمنافسة المتزايدة على التمويل المحدود في ظل البيئة المالية العالمية الحالية. كما أشار شركاء قدامى مثل كندا إلى احتمال خفض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ في المئة، وهو ما قد يؤثر على نطاق التعاون والدعم بعد عام ٢٠٢٦. ولا تزال الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالشراكات مع المؤسسات والشركاء الذين يتخذون من الولايات المتحدة مقرا لهم غير واضحة، مع أنه لا توجد شراكة مباشرة خارج الميزانية مع الولايات المتحدة في الوقت الحالي. ولمواجهة هذه التطورات، تعمل اللجنة على توسيع وتنويع جهودها في مجال الشراكات، بما في ذلك التعاون مع صناديق المناخ ومؤسسات التمويل الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تهدف العملية المتكاملة لتخطيط الموارد واستخدامها التي بدأت في عام ٢٠٢٥ إلى تعزيز فعالية المشاريع والمنح الخارجة عن الميزانية وكفاءتها.

١٨-٨ وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب لرقابة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يملك السلطة المخولة له من الأمين العام.

جيم- الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ٢٣
البرنامج العادي للتعاون التقني

الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٧

٢٣-١ يُستخدم البرنامج العادي للتعاون التقني التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم البلدان الأفريقية في مبادراتها الرامية إلى بناء القدرات، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

٢٣-٢ وستُنفّذ الأنشطة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني على نحو يستكمل أنشطة البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا). وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدماتها في مجال تنمية القدرات، وذلك

بتعزيز أوجه التآزر على نطاق المنظومة، والمبادرات الاستراتيجية، وحوار السياسات، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتطوير المهارات، وتيسير الحصول على المعارف وإدارتها.

٢٣-٣ وفي هذا السياق، ينقسم برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما يتجلى في برامجها الفرعية التسعة، إلى خمسة مجالات تركيز استراتيجية ومجالين شاملين. وتتمثل مجالات التركيز الاستراتيجية في: السياسات الاقتصادية الكلية، وتمويل التنمية، والحوكمة الاقتصادية؛ والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي والتصنيع؛ وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة؛ والتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال؛ وتغير المناخ والأمن الغذائي. أما الموضوعان الجامعان فهُما البيانات والإحصاءات، والأبعاد الاجتماعية (بما فيها الجنسانية).

٢٣-٤ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٧ ما مجموعه ١٢,٠٣١,٤٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٢٦,٥٠٠ دولار في مستوى الموارد مقارنة باعتمادات عام ٢٠٢٦. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٣-١.

الجدول ٢٣-١

تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق بشكل عام

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٢٥ *الإنفاق*	٢٠٢٦ *الاعتمادات*	*التغيرات*		٢٠٢٧ *التقديرات*
			المبلغ	*النسبة المئوية*	
تكاليف الموظفين الأخرى	٢ ١٤٩,٨	٤ ٢٠٢,٢	—	—	٤ ٢٠٢,٢
الاستشاريون والخبراء	٢ ٦٨٤,٥	٢ ٠١٦,٨	—	—	٢ ٠١٦,٨
سفر الممثلين	٢,٢	—	—	—	—
السفر في مهام رسمية	١ ٠٢١,٢	٤١٢,٥	—	—	٤١٢,٥
الخدمات التعاقدية	١ ٢٢٩,٣	٥٠٩,٥	--	--	٥٠٩,٥
مصروفات التشغيل العامة	٤٨٧,٤	—	—	—	—
اللوازم والمواد	—	—	—	—	—
الأثاث والمعدات	٤٩,٣	—	—	—	—
الزمالات والمنح والمساهمات	١ ٨٦٠,٦	٤ ٦٦٣,٩	٢٢٦,٥	٤,٨	٤ ٨٩٠,٤
المجموع	**٩ ٤٨٤,١**	**١١ ٨٠٤,٩**	**٢٢٦,٥**	**١,٩**	**١٢ ٠٣١,٤**